

(2)

13

الجمهورية اللبنانية

رئاسة مجلس الوزراء

ديوان المحاسبة

النيابة العامة

م/٣٦٨

مذكرة موجهة إلى وزير المالية
الإدارات والمؤسسات العامة والبلديات الخاضعة
لرقابة ديوان المحاسبة

وزارة المالية
رقم ١٩٥٦٨
تاريخ ١٢ تموز ٢٠٠٢

الموضوع: وجوب إبلاغ النيابة العامة لدى ديوان المحاسبة عن
المخالفات المالية المنصوص عنها في قانون تنظيم
ديوان المحاسبة.

نصت المادة ٢٦ من قانون تنظيم ديوان المحاسبة (المرسوم الإشتراعي رقم
٨٣/٨٢) على ما يلي :

"على المراجع المختصة إبلاغ المدعي العام لدى الديوان عن المخالفات المنصوص
عنها في هذا المرسوم الإشتراعي ... (أي قانون تنظيم ديوان المحاسبة).

وبما انه يستفاد من نص المادة ٢٦ المذكورة أعلاه ما يلي :

١- على صعيد المراجع المطلوب منها الإبلاغ :

جميع المراجع الإدارية دون أي استثناء ومهما كان مركزها في سلم الهرم الإداري
(مراقب عقد النفقات ، مراقب عام ، مراقب مالي ، مفوض الحكومة ، عاقد النفقة ،
المصفي ، الأمر بالصرف ، الأمر بالدفع ، أمين الصندوق ... وكل من له علاقة بإدارة
الأموال العمومية أو باستعمال الأموال المودعة في الخزينة.

٢- على صعيد المخالفات المبلغ عنها :

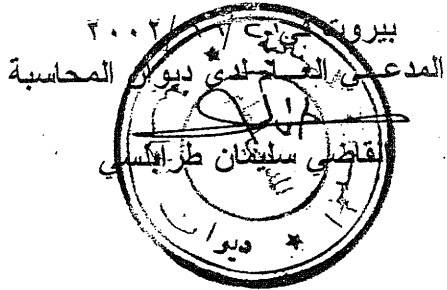
جميع المخالفات المالية الحاصلة لمختلف القوانين والأنظمة ولا سيما المالية منها (قانون المحاسبة العمومية ، النظام المالي ، قوانين وأنظمة الضرائب والرسوم ، قوانين الموازنة ...) والتي تقع تحت طائلة المادة ٦٠ وما يليها من قانون تنظيم الديوان .

وبما انه تبين للنيابة العامة ، خلال ممارسة مهامها لدى ديوان المحاسبة ، أن عندها من المراجع المختصة لا يقوم بموجب الإبلاغ عن المخالفات التي يطلع عليها ، بحكم عمله ، من خلال الملفات المحالة عليه .

وبما ان المادة ٦٠ من قانون تنظيم الديوان تقضي بفرض غرامة مالية بحق المتخلف عن الإبلاغ .

لذلك

فإن النيابة العامة إذ تذكر بمضمون المادة ٢٦ من قانون تنظيم الديوان ، تلفت النظر إلى أنها ستضطر إلى اتخاذ الإجراءات القانونية بحق المتخلفين بما فيها إحالتهم أمام ديوان المحاسبة لمحاكمتهم وفقاً للأصول المنصوص عنها في هذا القانون .



نسخة ترفع الى معالي الوزير
نسخة تبلغ الى :
- أمانة السر
- المديرية
- المالية

مديرية المالية المتعام

الأمانة العامة

١٥ تموز ٢٠٠٢